

## دور تنافسية الاردن في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دراسة تحليلية عن مؤشر التنافسية العالمي للعام ٢٠١٩)

د. علي عماد محمد ازهر - اقتصاد وإدارة المؤسسات - باحث  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - المملكة الاردنية الهاشمية

Email: [lokclokcy@gmail.com](mailto:lokclokcy@gmail.com)

### الملخص:

يهتم هذا البحث بدراسة مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها والتطبيق على المملكة الاردنية الهاشمية. فهناك اهتمام متزايد في الدوائر السياسية في العالم بمقارنة الأداء التنافسي عبر الدول للحصول على المبادئ التوجيهية ولمعرفة السياسات والمؤسسات التي تعمل على نحو أفضل من غيرها والشروط اللازمة للنجاح. تطرقنا في الفصل الاول مفهوم التنافسية بشكل عام وفي الفصل الثاني دراسة حالة الاردن في المؤشر التنافسي العالمي والفرص والتحديات التي تواجه الاردن في المؤشر التنافس العالمي والفصل الثالث اداء الاردن في مؤشر ممارسة الاعمال.

**الكلمات المفتاحية:** التنافسية، تنوع الاقتصادي، مؤشر التنافسية العالمي، الاردن

### Abstract :

This research is concerned with studying the concept of international competitiveness and its measurement indicators, and its application to the Hashemite Kingdom of Jordan. There is a growing interest in political circles around the world in comparing competitive performance across countries to obtain guidelines and to know the policies and institutions that work better than others and the conditions necessary for success. In the first chapter we dealt with the concept of competitiveness in general, and in the second chapter the case study of Jordan in the global competitive index and the opportunities and challenges facing Jordan in the global competition index, and the third chapter Jordan's performance in the Doing Business Index..

**Key words:** competitiveness, economic diversification, global competitiveness index, Jordan

## المقدمة:

تسعى الدول إلى تحسين مستويات تنافسيتها من خلال وضع استراتيجيات وخطط اقتصادية بهدف تطوير قطاعاتها الاقتصادية والانتاجية وتعظيم الاستفادة من قدراتها الذاتية للنفوذ إلى الاسواق العالمية وجذب رؤوس الاموال لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة. تشير نتائج التقارير الدولية بتحسين مؤشرات التنافسية في بعض الدول العربية، كمحصلة للاصلاحات الهيكلية التي قامت بها في العديد من القطاعات لاسيما الاقتصادية، والمالية والاسواق المالية، وللجهود التي بذلتها في هذا المجال ( تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة 2010-2017، بن طيرش عطاء الله . بوسالم أوبكر ).

يهتم هذا البحث بدراسة التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها والتطبيق على الاردن لأن التجارة الدولية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وتعتمد كل الدول على الأسواق الخارجية في بيع جزء كبير من منتجاتها المحلية وشراء مستلزمات الإنتاج من المنتجات الأولية والسلع الاستثمارية والسلع الوسيطة التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالاستيراد. لكن صادرات معظم الدول النامية لا تزيد بمعدل متناسب مع معدل زيادة الواردات. بل إنها في بعض الحالات تزيد بمعدل متناقص ويعد هذا سببا رئيسيا في اختلال ميزان المدفوعات في كثير من الدول النامية. وتتوقف زيادة صادرات أي دولة على قدرتها في مجال المنافسة الدولية.

## مشكلة البحث:

يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية :

- 1- كيف يمكن تقييم الوضع التنافسي لاقتصاد الاردن على ضوء المؤشرات التنافسية العالمي ؟
- 2- ماهي نقاط الضعف والقوة التي تنطوي عليها الوضع التنافسي لاقتصاد الاردن ؟
- 3- ماهي الفرص المتاحة لتحسين تنافسية الاردن في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي ؟

## اهداف البحث :

اهداف البحث تمثل بالاتي :

- 1- الفصل الاول مفهوم التنافسية
- 2- الفصل الثاني تنافسية الاردن في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي

٣- اداء الاردن في مؤشر ممارسة الاعمال

### الفصل الاول : مقدمة عن تقرير التنافسية

#### مفهوم التنافسية:

ارتبط مفهوم التنافسية في بداية السبعينات بالتجارة الخارجية. ثم ارتبطت خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية، أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا فإن تنافسية الدولة تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها (معهد التخطيط العربي).

#### التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية:

مفهوم الميزة النسبية يشير الى قدرات الدولة من موارد طبيعية ويد عاملة رخيصة، و مناخ وموقع جغرافي، التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي.

تحول المفهوم من الميزة النسبية الى الميزة التنافسية.

مفهوم الميزة التنافسية يشير الى اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية.

#### تعريف التنافسية حسب المؤسسات :

- هي مقدرة الشركات على تلبية رغبات امستهلكين املختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خالها النفاذ إلى الأسواق الدولية.
- اما التعريف البريطاني لتنافسية الشركات فينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت املناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من املنشآت الأخرى".
- وهناك تعريف آخر للتنافسية وهي: القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل ورأس املال والتكنولوجيا).

### تعريف التنافسية حسب القطاع الاقتصادي :

التنافسية لقطاع ما تعني مقدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الاقتصادي في الدولة على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثال قطاع المواصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لان مجالات وظروف الإنتاج تختلف (معهد التخطيط العربي).

### تعريف التنافسية على مستوى الدول :

المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية ، يعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".  
أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) ، فتعرفها على أنها : "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي أفرادها في الأجل الطويل".  
ويعرفها معهد التنافسية العالمي على أنها الأداء الحالي و الكامن لأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجال يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.

### دور الحكومة في دعم التنافسية :

- ترتبط القدرة التنافسية كإطار للتنمية الاقتصادية لبلد ما بمعدلات الإنتاجية فيها، و تعتبر من الحوافز التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة. يمكن للاقتصاد أن يتمتع بعائدات جذابة لرأس المال وارتفاع في الأجور، وهو ما يترجم إلى زيادة الثروات للارتقاء بمستوى المعيشة للإنسان.
- "وبالتالي على الحكومة خلق مناخ استثماري تستطيع فيه مؤسسات الأعمال تطوير مزاياها التنافسية في إنشاء الصناعات ... ودعم قدرات المؤسسات الوطنية للدخول في صناعات جديدة حيث يمكن تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية".

### مؤشرات قياس تنافسية الدول :

- تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال... الخ.
- من أهم هذه التقارير واشملها، هو تقرير التنافسية العالمي (معهد التخطيط العربي).

### نبذة تاريخية عن التقرير :

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي . ويصنف هذا التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي استنادا على تحليل دليل التنافسية العالمي (GCI ،) وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية. ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس ١٢ مجموعة من المؤشرات التي تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا والابتكار.

يصدر هذا التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي (Forum Economic World) في جنيف، و هي مؤسسة سوسرية غير ربحية. تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ١٩٧١ بمبادرة من الاقتصادي الألماني كالوس شواب Klaus Schwab لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا. بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام ١٩٧٩، فعمل على تطوير مؤشرا خاصاً لقياس تنافسية الاقتصادات كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية و الذي أصبح مرجعا في هذا المجال(معهد التخطيط العربي).

يعتبر تقرير التنافسية العالمي أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في البلدان المختلفة تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين. يعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشرا لإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة. وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار و أن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة أن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

### أنواع البيانات التي يعتمد عليها التقرير

البيانات الكمية (Data Quantitative) :وهي البيانات المتعلقة بالاداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

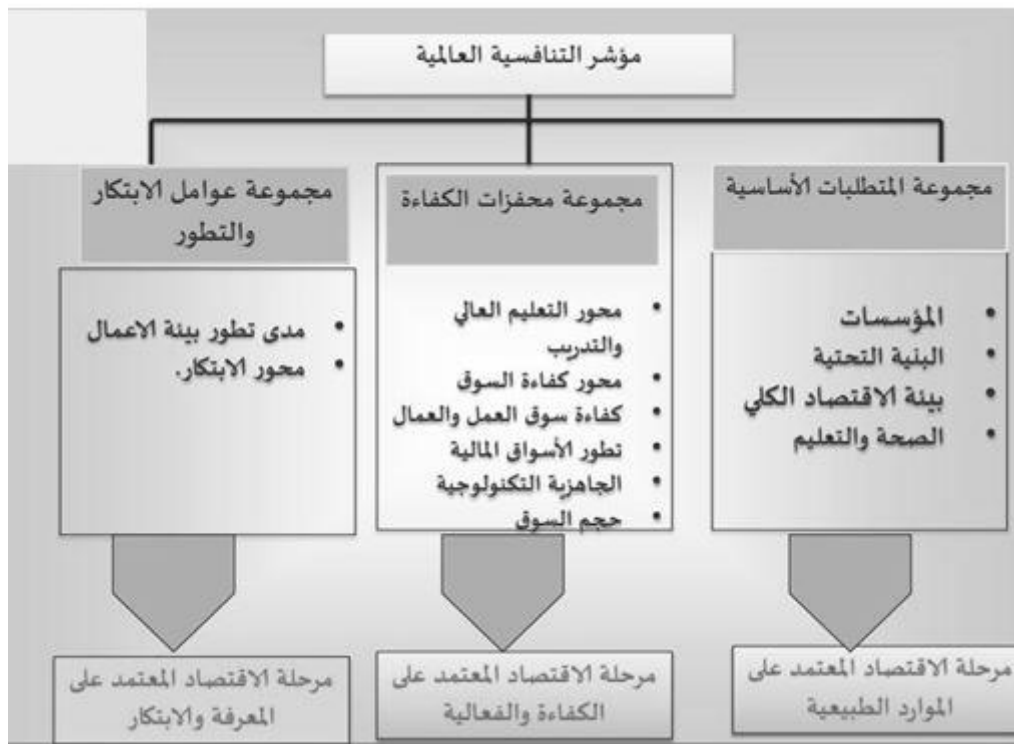
• البيانات النوعية (Data Qualitative) :وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

منهجية إعداد التقرير :

• تقوم منهجية التقرير على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات ( drivers ) التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي:

١. مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية.
٢. مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية.
٣. مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار،

ولكل مرحلة محاور يقاس أداء الدولة تبعاً لها كما هو مبين في الشكل ١ مؤشر التنافسية العالمي (معهد التخطيط العربي).



المصدر : المعهد العربي للتخطيط

#### أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية

• تضم الركائز أو المحاور (من ١ إلى ٤) والتي يفترض توفرها في الدول الأقل نمواً من أجل تحسين تنافسيتها.  
و تضم المحاور التالية:

##### ١-محور المؤسسات:

وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيها الشركات والمؤسسات الحكومية و الافراد من أجل إنتاج السلع و الخدمات، ويعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام و الخاص.

##### ٢-محور البنية التحتية:

ويعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق و إدماج و إيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة.

##### ٣-محور استقرار الاقتصاد الكلي :

يعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال وبالتالي يلعب دور أساسي في القدرة التنافسية للدولة. مثال: يحد العجز الاملاي للدولة من مقدرة بيئة الأعمال للاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية العالمية، كما أن ارتفاع معدل التضخم يحد من مقدرة الشركات من العمل بكفاءة وتحقيق الأرباح. و عليه، فإنه يصعب على الدولة تحقيق التنمية المستدامة عند عدم توفر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

##### ٤-محور الصحة والتعليم الأساسي:

إن الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعاملون الأصحاء هم اللبنة الأساسية في التنمية المستدامة (معهد التخطيط العربي).

##### ثانياً: مجموعة محفزات الكفاءة :

تتضمن الركائز أو المحاور (من ٥ إلى ١٠) و التي تطوّر و تعزز التنافسية الاقتصادية.

#### ٥- محور التعليم العالي والتدريب:

تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة و قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة و العوملة. و يقيس هذا المحور معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالاضافة إلى تقييم جودة و نوعية التعليم و مخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

#### ٦- محور كفاءة السوق :

يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الحرة بين الشركات المحلية، كما يعكس مقدرة الدولة على توفير التسهيلات التي تمكن السلع والخدمات املحلية من الوصول و المنافسة في الأسواق العاملة، بالاضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق املحلية ومدى تطور حاجات المستهلكين (معهد التخطيط العربي).

#### ٧- محور كفاءة سوق العمل:

يعكس هذا المحور فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة و يقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيه و توزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

#### ٨- محور تطور الأسواق المالية:

يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بالاضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. فالانظمة املاية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دورا هاما في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

#### ٩- محور الجاهزية التكنولوجية (Readiness Technological):

تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي في العصر الحديث على الجاهزية التكنولوجية للدولة، ومدى مقدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة المحلية أو المستوردة.

#### ١٠- محور حجم السوق :

يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن كبر حجم السوق يتيح ميزة وفورات الحجم و بالتالي تقليل تكاليف الانتاج.



ثالثا: مجموعة عوامل الابتكار وتعقد الانتاج (Innovation and Sophistication):

تتعلق بالركائز أو المحاور (١٠ و ١١) وتتوفر في البلدان الأكثر تطورا.

١٠- محور تعقد وتطور بيئة الأعمال (Business Sophistication):

يتضمن هذا المحور:

- نوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال
- وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية
- وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة.

١١-محور الابتكار:

الابتكار هو الركيزة أو المحور الأساس ي للوصول إلى اقتصاد المعرفة ولخلق إنتاجية مستدامة و كفاءة. و يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

رابعا: الارتباط بين ركائز او محاور التنافسية الأثني عشر:

- تترابط هذه الركائز او المحاور فيما بينها، فكل ركيزة تقود إلى تعزيز الركيزة الأخرى، كما أن ضعف احدهما يقود في الغالب إلى ضعف الركائز الأخرى. : فمن الصعب مثلا التفوق في ميدان الابتكار (ركيزة ١٢) دون توفر قوة عاملة ذات صحة وتعليم جيدان وتدريب عالي (ركائز ٤ و ٥)، وذات مهارة في استيعاب التكنولوجيا الجديدة (ركيزة ٩)، وتمتلك تمويل كاف للبحث العلمي (الركيزة ٨)، وسوق سلع ففال يمكن من توجيه الابتكارات الجديدة إلى السوق (ركيزة ٦) (معهد التخطيط العربي).

خامسا: ملاحظات منهجية حول التقرير التنافسية العالمي

اعتمد ترتيب التنافسية على نوعين من المصادر الرئيسية:

- أ- مؤشرات كمية ، بيانات إحصائية تخص التجارة الخارجية، وعجز الموازنة، والدين الحكومي، و معدلات الالتحاق بالمدارس، والصحة.

مصادر هذه البيانات: عدة منظمات دولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- ب- نتائج مسح سنوي " مسح الرأي التنفيذي " (Survey Executive Opinion)، المنجز بين شهري يناير ومايو من كل سنة مع أكثر من ١٦٠ معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي ١٥٠٠٠ من رجال الأعمال والشركاء. المسح يشمل المواضيع والمفاهيم التي تحتاج إلى تقييم أكبر أو التي لا تتوفر عنها بيانات إحصائية قابلة للمقارنة دولياً في بعض الاقتصادات.
- يعتمد النوع الأول من المصادر على معطيات كمية وأرقام غالباً ذات مصداقية وتصدر بطريقة منتظمة عن منظمات دولية معروفة.
  - النوع الثاني، و الذي يخص تحديد العوامل الستة عشر الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل بلد، يعتمد على معطيات "نوعية" انطلافاً من وجهات نظر لعينة من رجال الأعمال.
  - مسح الرأي التنفيذي كغالب مسوحات استطلاع الرأي، تعترضه انتقادات تخص أجوبة بين المستجوبين تأثير حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية، . استجاب رجال الأعمال حول رأيهم في بلدهم الأصلي قد يخلق تحيز ، كما قد يدفع بهم إلى توجيه انتقادات لانظمة لبلدهم.
  - من جوانب القصور الأخرى في تقرير التنافسية، أن المنتدى الاقتصادي العالمي يعتمد على معلومات يستقيها من تقارير دولية ، في الوقت أخرى، خاصة تقرير " ممارسة أنشطة الأعمال" في الوقت التي لاتزال منهجية ونتائج الأخير تتعرض لانتقادات على مستوى العالم (معهد التخطيط العربي).

### الفصل الثاني تنافسية الاردن في مؤشر التنافسية العالمي

#### المبحث الاول الاردن في مؤشر التنافسية العالمي :

حل الاردن بالمرتبة ٧٠ من اصل ١٤١ عالمياً مشمولة بالتقرير للعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ وبذلك حقق تقدم ٣ مراتب عن العام السابق عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، وجاء الاردن بالمرتبة ٧ عربياً بعد الدول الخليجية التي تقدمتها الامارات ثم قطر والسعودية والبحرين والكويت وعمان .

الجدول (١) يعرض لائحة المؤشرات التنافسية للاعوام ٢٠١٦-٢٠١٩ الاردن (مؤشر التنافسية العالمي).

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
٦٤	٦٣	٧٣	٧٠

المصدر : مؤشر المنتدى الاقتصادي

وقد حققت الاردن مراتب جيدة في محاور المؤسسات والنظام المالي ، فيما كان الترتيب الذي حصل عليه الاردن في المؤشرات الاخرى متوسطا وذلك في محاور مثل : البنية التحتية ، الجاهزية التكنولوجية ، الصحة ،مهارات الموارد البشرية ،بالمقابل كان اهم المحاور الذي اظهر الاردن فيها ضعفا واضحا محور استقرار بيئة الاقتصاد الكلي . الجدول (٢)

الجدول (٢) درجات الاردن وترتيبه في محاور مؤشر التنافسية العالمي حسب تقرير ٢٠١٩

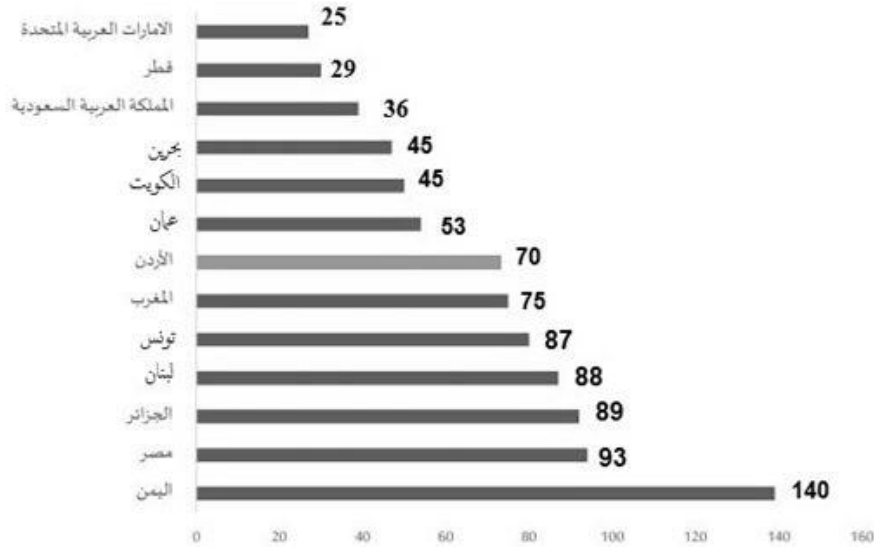
المحور	الدرجة من ١٠٠	الترتيب على مستوى العالم
المؤسسات	٦٠	٤٦
البنية التحتية	٦٧	٧٤
الجاهزية التكنولوجية	٥١	٨٢
استقرار الاقتصاد الكلي	٧٠	١١١
الصحة	٨٧	٤٥
المهارات	٦٧	٥٨
كفاءة اسواق السلع	٥٦	٦١
كفاءة سوق العمل	٥٨	٨٤
النظام المالي	٧٢	٣٣
حجم السوق	٤٩	٨٠
ديناميكية الاعمال	٥٧	٨٨
القدرات الابتكارية	٣٩	٦٤

المصدر : مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي

### المبحث الثاني : الاردن والدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي

عربيا قام المنتدى الاقتصادي العالمي بدراسة ١٣ دولة عربية في مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٩ ، وكانت هذه الدول كل من : الامارات العربية المتحدة وقطر ، السعودية ، البحرين ، الاردن ، عمان ، الكويت ، واليمن ، المغرب ، تونس ، مصر ، الجزائر ، لبنان . وكانت اكثر الدول تقدما على المؤشر هي دولة الامارات العربية المتحدة حيث احتلت ٢٥ والمرتبة الاولى عربيا وكانت اكثر الدول تراجعا هي اليمن حيث حلت بالمرتبة ما قبل الاخيرة ١٤٠ عالميا والاخيرة ايضا عربيا ، فيما حل الاردن ٧ عربيا الشكل ٢ يظهر ترتيب الدول عربيا حسب مؤشر التنافس العالمي للعام ٢٠١٩ (مؤشر التنافسية العالمي).

الشكل 2: ترتيب الدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي 2019



المصدر : مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي

### المبحث الثالث : نقاط الضعف والقوة واين يتواجد الاردن في مؤشر التنافسية العالمي

تمركز الاردن بالمرتبة ٧٠ عالميا لعام ٢٠١٩ حيث كانت الدول القريبة منها هي ارمينيا ٦٩ والهند ٦٨ وفيتنام ٦٧ بنما ٦٦ بينما كانت الدول التي تقف خلف الاردن مباشرة هي البرازيل ٧١ وصربيا ٧٢ ومنتينغرو ٧٣ وجورجيا ٧٤ (مؤشر التنافسية العالمي).

#### المطلب الاول نقاط قوة الاردن في مؤشر التنافسية للعام ٢٠١٩ :

##### ١- المؤسسات :

حل الاردن بالمرتبة ٤٦ متقدما اربع مراتب عن عام ٢٠١٨ . ويعزى هذا التقدم الى حصول الاردن على المرتبة ٢٠ عالميا في المؤشر الفرعي لموثوقية الاجهزة الامنية ، بالاضافة لحصول الاردن على المرتبة ٢٤ عالميا في شفافية الميزانية العامة و المرتبة ٢٨ في استقلالية القضاء.

##### ٢- النظام المالي :

حل الاردن بالمرتبة ٣٣ عالميا حيث اظهرت المؤشرات الفرعية ان الاردن حل بالمرتبة ٢٢ في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمرتبة ٢٦ عالميا في توافر راس المال المستثمر والمرتبة ٣٤ القيمة السوقية للاسهم المكتتب بها إلى الناتج المحلي الاجمالي والمرتبة ٤٢ في سلامة البنوك عالميا (مؤشر التنافسية العالمي).

##### ٣- القدرة على الابتكار :

حل الاردن في المرتبة ٦٤ عالميا للعام ٢٠١٩ متراجعا ٥ مراتب عن عام ٢٠١٨ الذي حل بالمرتبة ٥٩ ، حيث حصل الاردن على المرتبة ٣١ في المؤشر الفرعي لتطوير التجمعات التكنولوجية والمرتبة ٤٨ في تطوير المشتريات والمرتبة ٧١ في تطوير براءات الاختراع .

#### المطلب الثاني : نقاط ضعف الاردن في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩ :

##### ١- استقرار الاقتصاد الاردني :

حصل الاردن على المحور على المرتبة ١١١ عالميا متراجعا ١٠ مراتب في عام ٢٠١٨ بالمرتبة ١٠١ عالميا ويعزى سبب هذا التراجع لحصول الاردن المرتبة ١٢٦ عالميا في المؤشر الفرعي لديناميكية الدين العام . وذلك نظرا لارتفاع حجم الدين العام نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، وتواضع تصنيف الاردن الائتماني ، وارتفاع خدمة الدين .

## ٢- ديناميكية بيئة الاعمال :

يعتبر محور ديناميكية الاعمال عن عمليات تأسيس وانطلاق الشركات أو توسعها أو اغلاقها و ذلك خلق الوظائف أو تقليصها ضمن هذه الشركات. وتقاس هذه العمليات من خلال عدة مؤشرات فرعية ضمن هذا المحور تتعلق بالتشريعات في الدولة وتوجهات القطاع الخاص. حل الاردن بالمرتبة ٨٨ عالميا في تحسين ملحوظ في ٢٠١٨ حيث كان في مرتبة ٩٤ ويرجع ضعف مرتبة الاردن عالميا في هذا المحور لعدة عوامل مثل اولا : ارتفاع كلفة تاسيس الاعمال حيث حصل الاردن على المرتبة ١١٢ في المؤشر الفرعي لكلفة تاسيس الاعمال التجارية . ثانيا : بطؤ سرعة تاسيس عمل تجاري حيث ان الاردن بالمرتبة ٧٥ من حيث السرعة في تاسيس الاعمال التجارية . ثالثا: صعوبة تعافي الاعمال من الاعسار المالي حيث حل الاردن في المرتبة ١٠١ .

المطلب الثالث : نقاط تمثل فرص يجب تحسينها للاستفادة منها :

### ١- البنية التحتية :

حل الاردن بالمرتبة ٧٤ عالميا في محور البنية التحتية اما للمؤشرات الفرعية التي تتطوي تحت هذا المحور فقد حل الاردن بالمرتبة الثانية عالميا بعد ماكان الاول لسنة ٢٠١٨ عالميا في ايصال الكهرباء للناس كما حل بالمرتبة ٦٦ في مؤشر شبكات الطرق والمرتبة ٥٩ عالميا وفي تحسن ملحوظ عن ماهي عليه عام ٢٠١٨ في مؤشر جودة الطرق (مؤشر التنافسية العالمي).

### ٢- مهارات وقدرات الموارد البشرية :

حل الاردن بالمرتبة ٥٨ عالميا متقدما ثلاث مراتب عن العام ٢٠١٨ في مهارات وقدرات الموارد البشرية . اما بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي يركز عليها هذا المحور . فقد حل الاردن بالمرتبة ٢٤ لسنة ٢٠١٩ متقدما بشكل كبير عن سنة ٢٠١٨ وعن مرتبة ٤٧ في سهولة ايجاد وتوظيف ايدي عاملة ماهرة وموظفين مؤهلين في الاقتصاد الاردني . كما حل بالمرتبة ٣٧ عالميا متقدما ١٠ مراتب عن سنة ٢٠١٨ في مؤشر التفكير النقدي في التعليم . وفي المرتبة ٦٩ عالميا في مؤشر مهارات المتخرجين . كما حصل الاردن بالمرتبة ٦٩ عالميا في جودة التعليم المهني .

### ٣- كفاءة سوق العمل :

حل الاردن بالمرتبة ٨٤ عالميا لسنة ٢٠١٩ متقدما ٧ مراتب عن سنة ٢٠١٨ . وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية التي تتبع هذا المؤشر فقد حل الاردن بالمرتبة ١٣٣ عالميا حيث يلاحظ وجود ضعف في مشاركة المرأة في

سوق العمل، والمرتبة ٤٢ عالمياً في تقدم عن سنة ٢٠١٨ في مؤشر اجور العمال وانتاجيتهم . والمرتبة ٥٢ عالمياً في مؤشر حقوق العمال (مؤشر التنافسية العالمي) .

### الفصل الثالث : الاردن في مؤشر اداء ممارسة الاعمال

نظراً لأهمية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وتقرير التنافسية العالمي وارتباطهما الوثيق في قدرة الاقتصادات المختلفة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات القائمة على التوسع، تم اختيار الأردن هذا العام من بين البلدان الثلاثة الأولى الأكثر تحسناً لمناخ الأعمال، وذلك وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ الصادر عن مجموعة البنك الدولي. فقد تقدم الأردن بشكل غير مسبوق ٢٩ مرتبة على مؤشر التقرير بفضل سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي نفذها في العام الماضي (البنك الدولي).

وكشف التقرير أن الأردن نفذ إصلاحات اقتصادية مهمة ليرتقي بذلك إلى المركز الخامس والسبعين من بين ١٩٠ اقتصاداً في ترتيب البلدان على مؤشر التقرير، محرراً تحسناً مهماً عن تصنيف العام ٢٠١٩ الذي احتل فيه المركز الـ ١٠٤. وبشكل ذلك أعلى مركز يحتله الأردن خلال أكثر من عقد. أهم ما ورد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ حول الاقتصاد الأردني يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والذي أطلقه البنك الدولي عام ٢٠٠٣، مقاييس موضوعية لأنظمة وتشريعات الأعمال واندازها في ١٩٠ اقتصاد حول العالم، ومن خلال تجميع البيانات الكمية يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على التنافس من أجل زيادة كفاءة التشريعات والإجراءات، بحيث يقدم معايير قابلة للقياس والإصلاح، وتعد مصدراً يستقي منه واضعو السياسات والأكاديميون والصحفيون والباحثون من القطاع الخاص وغيرهم من الجهات المهتمة بمناخ الأعمال في كل اقتصاد" (البنك الدولي).

و قال الدكتور محمد العسوس، وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير دولة للشؤون الاقتصادية "لقد واجه الاردن تحديات لا مثيل لها على مدى السنوات القليلة الماضية والتي أثرت على معدلات النمو الاقتصادي". وأضاف: "بهدف توفير البيئة المحفزة للقطاع الخاص للوصول إلى امكانياته والاستفادة منها، فقد قمنا بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات لتشجيع وتبسيط الإجراءات. وبالعادة لا تكون نتائج الإصلاحات الهيكلية ملموسة على الفور، لكن الاردن حقق خطوة مهمة في ترتيب 'ممارسة أنشطة الأعمال' هذا العام، وقفز (٢٩) مركزاً على نحو غير مسبوقة. كما نتوقع المزيد من الخطوات في عملية الإصلاح في السنوات القادمة".

وصرح ساروج كومار جاه المدير الإقليمي لدائرة المشرق العربي في مجموعة البنك الدولي: "إنه مما يبعث على التفاؤل رؤية الأردن وقد تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة

الأعمال، وهو يرسى بذلك الأسس اللازمة لنمو يقوده القطاع الخاص. ونتطلع إلى استمرار زخم الإصلاحات هذا لتحقيق نمو قوي وخلق فرص العمل، خاصة للنساء والشباب."

ومن الإصلاحات الأساسية التي قام بها الأردن تحسين الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، حيث طبق إطاراً قانونياً موحداً للمعاملات المضمونة، وأطلق سجل ضمانات مركزي موحد جغرافياً وقائم على الإشعار. وفي إطار الإصلاحات التي طبّقها في هذا المجال، حسّنت شركة الاستعلام الائتماني (كريف الاردن) إمكانية تبادل المعلومات الائتمانية عبر إعطاء درجات تصنيف ائتماني للبنوك، والمؤسسات المالية، والمقترضين. وساعد ذلك الأردن على تسجيل ٩٥ نقطة من ١٠٠ على المؤشر الفرعي الخاص بسهولة الحصول على الائتمان، وبذلك حلّ في المركز الرابع بالتساوي مع الولايات المتحدة وأستراليا (البنك الدولي).

من جانبها، صرّحت داليا وهبة، مدير دائرة بلدان المشرق العربي في مؤسسة التمويل الدولية: "إن دخول الأردن هذا العام ضمن أكثر ١٠ بلدان تطبيقاً للإصلاحات يشكّل علامة فارقة. وستؤدي هذه الإصلاحات إلى تهيئة بيئة الأعمال وزيادة فاعليتها، حيث ستساعد على القضاء على الإجراءات البيروقراطية. ومن خلال هذه الجهود، ستمكّن الحكومة من تحفيز نمو إقتصادي يقوده القطاع الخاص، وتحسين تنافسية الاقتصاد الأردني وتعزيز كفاءته، ممّا يجعل الأردن مقصداً أكثر جاذبية للمستثمرين". علاوة على ذلك، أقرّ البرلمان الأردني مشروع قانون الإعسار بعد تعديله بغرض مساعدة الشركات المتعثرة على التخارج بكفاءة، وإتاحة للشركات التي تواجه مشاكل مالية إعادة تنظيم عملياتها وإعادة هيكلة ديونها بدلاً من تصفية ممتلكاتها.

وأخيراً، اعتمد الأردن النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات الضريبية ودفع ضرائب العمل والاشتراكات الإلزامية الأخرى، ممّا قلّص الوقت الذي تقضيه الشركات في الامتثال للالتزامات الضريبية، كما خفض عدد المدفوعات التي تسدّها الشركات على أساس سنوي من ٢٣ إلى ٩. بالمضي قدماً، بإمكان الأردن تحقيق المزيد من التحسينات، عبر التركيز على إصلاح اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، بما في ذلك استخراج تراخيص البناء (حيث تحتل الأردن المركز ١٣٨) وبدء النشاط التجاري (المركز ١٢٠) (البنك الدولي).

#### النتائج :

إن التحليل الموسع للمؤشرات الواردة في تقارير التنافسية يعكس مدى ضخامة الجهود المبذولة؛ حتى حصلت المملكة الاردنية الهاشمية على المراتب المتقدمة عالمية في العديد من المؤشرات، ومن وجهة نظر الباحثين؛ فإن هذا تحقق من خلال توافر ثلاثة عوامل أساسية

١. تخطيط اقتصادي متميز مبني على رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز تنافسية اقتصاد الاردن



٢. توفر الموارد والإمكانيات المالية والاقتصادية .

٣- تمكين القدرة التنافسية في المؤسسات الاردنية بهدف الحصول على أعلى المراتب في مختلف المؤشرات وتنفيذ توصيات ومقترحات المنظمات الدولية والهيئات الاستشارية العالمية (التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين ، بنى علي آل خليفة قسم الاقتصاد والتمويل- كلية إدارة الأعمال جامعة البحرين - مملكة البحرين).

#### الخاتمة :

إن أهمية هذا البحث يكمن في أنه يلقي الضوء على موقف تنافسية الاقتصاد الاردني في مختلف مؤشرات التنافسية العالمية والعربية على حد سواء، وبالنظر إلى واقع الاقتصاد الاردني في مجال القدرة التنافسية حسب تقارير التنافسية الدولية التي يعدّها المنتدى الاقتصادي العالمي، نلاحظ أن ترتيب الاقتصاد الاردني أخذ في التقدم وفقاً للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية GCI خلال الفترة المدروسة ٢٠١٠-٢٠١٩، كالتالي :

- جاءت مرتبة الاردن بالمرتبة (٧٠) عالمياً لعام ٢٠١٩ من اصل ١٤١ دولة ، وبذلك يكون الاردن قد احرز تقدم بثلاث مراتب عن عام ٢٠١٨ والتي كانت (٧٣) حيث يعود التحسن الى تقدم الاردن في المؤشرات الفرعية اهمها المؤسسات ، النظام المالي ، البنى التحتية ، براءات الاختراع .
- احتل الاردن المرتبة (٧) من بين الدول العربية ١٣ دولة حيث جاءت متقدمة على المغرب ( ١٤١/٧٥) وعلى تونس (١٤١/٨٧) ، لبنان(١٤١/٨٨)، الجزائر (١٤١/٨٩) ، مصر (١٤١/٩٣)، واخيراً اليمن (١٤١/١٤٠) (<https://modee.gov.jo>).

#### المصادر :

- ١- معهد التخطيط العربي
- ٢- مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي
- ٣- مجموعة البنك الدولي

٤- تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٠، بن طيرش عطاء الله .  
بوسالم أبويكر .

٥- التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين ، بنى علي آل خليفة قسم الاقتصاد  
والتمويل- كلية إدارة الأعمال جامعة البحرين - مملكة البحرين

٦- <https://www.almamlakatv.com>

٧- [/https://modee.gov.jo](https://modee.gov.jo)